

لو كان يلازمها أو لا يحصل له فضلها لمجرد إذا جاز العبد أو سافر كتب
 الله له ما كان يعمل صحيحا مغفرا وفيه جمع بما إذا كان في الجماعة
 لو لا العذر لم يحصل بعضهم كلام المجموع على منطبق السبب ككل أصل
 وثم يكون خبره في العذر وكلامه في غيره كطروص
 وجعل حصولها له حصولها لمن حضرها من كل وجه بل في أصلها
 ليلا يتأنيبه خبر الإجماع
 حال اقتدائه ولا
 من شك في كونه مقتدا كان رأي رجلين يصلبان جماعة
 وشك لهما الإمام إذا لم يجتمع وصفا الاستقلال والتمعية
 وما في الصحيحين من أن الناس اقتدوا بأبي بكر خاف النبي
 صلى الله عليه وسلم لم يحول على كونه مقتدين بمن يقتضيه الاقتداء به
 باتفاق الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم وأبو بكر سميهم التكبير
 كما في الصحيحين أنهما لوطن كل من يصلين الله ما موم لم يفلح لأن
 كلا مقتدرين يقتضيه الاقتداء به أو إمام صحت أو شكافلا أو أحدهما
 صحت للظن أنه إمام دون غيره وهذا من المواضع التي فرق الفقهاء
 فيها بين الظن والشك فالإمامية والبطون بحجج الشك بنا
 على طريق التعريفين أما على طريق المروزة ففيه التفصيل
 في الشك في البينة
 أي لا تضع فتوة عن تلزمه
 أعادة لصلا دعوان كانت صحيحة كذا قد الظهورين والمستمع
 للمرد والمقيم المقيم لفتد لما لو كان المقتدي مثله أو هي الحق
 الوقت لا لا عند أدائها نقص فتوة
 على صلا ثم كما صفة من عالم شبيهة بأن يتأنيبه فيها مثلا غير
 فلو قام أمامه إليها فارتد أو انتظر على المقتدي إذا اقتدي
 به وتأنيبه فيها جاهلا لها فتعيب له تلك الركعة أن بقي
 عليه

انهم

عليه بشي عذره والتم تحجب للإمام فإذا سلم الإمام تدارك
 باقي صلاته حيث في الجمعة فيضيف إليها آخرها لو كان إمامه
 محدثا أو ولي الشر أو شرط العذرة أي للمأموم
 ليتمكن من متابعتها وللورد بالعلم ما يشتمل الظن ويحصل
 له من إمامه وعن يمينه أو يساره أو لصف الذي
 خلفه أو لأحد الصفوف للمقتدين به أو بعض صف
 الإمام أو صوت وهو المبلغ الثقة خلفه وإن لم يكن
 مصليا أو يهداية فتحة يجب العلم أو يصبر إمام في طرفة أو نحوها
 في اجتماع المأموم مع الإمام أو كالأهل أن يكون أقيم مسجد
 في قضا أو في بناء أو مسجد أو يكون أحدهما بمسجد والآخر في غيره
 كما أشار إليه بقوله
 إذا كانا في موضع واحد
 فإن كانا في غير مسجد شرط
 في المضا ولو محوطا أو مستقفا ملوكا أو موات أو وقفا أو مختلفا
 منها أن لا يري ما بين الإمام ومن خلفه أو من على يده جانبهم على
 ثلاث ما يده ذراع يد الأرمي وهو بشر أن تقتربا فلا مضى
 زيادة أذرع يسير فكلا ثمة ونحوها ولا يلوغ ما بين الإمام
 والآخر من صف أو شخص فرائض وهذا المقتدر واحد من
 العرق ويشترط مع ذلك فيها إذا كانا في دينا أو أحدهما في بناء
 والآخر في قضا ولو كان أحدهما في علو والآخر في سفلى أو كانت
 المباحة رسة أو رباطا لا يجوز بينهما ما يجمع الاستطراق
 أو المساهرة للإمام أولي خلفه كشك أواباب مردوده
 أو حلا رسة شرقية أو غربية لمدرسة إذا كان الواقع فيها
 لا يوجب الإمام ولا من خلفه إذا لم يلزم بذلك منع الاجتماع بخلاف

أما